الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض 1,40 دولار أمس

قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 1,40 دولار في تداولات الأربعاء الماضي ليستقر عند مستوى 109,58 دولارات للبرميل مقارنة بـ 110,98 دولارات للبرميل في تداولات الثلاثاء. ومازالت أسعار النفط تشهد حالة من التذبذب ما بين صعود وهبوط ولكنها بشكل عام تدور في فلك الـ 110 دولارات للبرميل، وفي الوقت ذاته تسجل الاسعار ارتفاعا في بعض البورصات وتنخفض في بورصات أخرى. فقد صعدت اسعار العقود الآجلة لخام برنت فوق 111 دولارا للبرميل في التعاملات الآسيوية أمس الاول مواصلة الصعود لثاني جلسة على التوالي في حين ارتفع خام القياس الاوروبي للعقود تسليم مارس 44 سنتا إلى 111,42 دولارا للبرميل في منتصف الجلسة.

دعا إلى تقديم تمويل بفوائد أقل للصناعيين ليستطيعوا تقديم منتجات أفضل

الفرحان لـ «الأنباء»: مستقبل الصناعة في الكويت ليس مبشراً

د.سعود الفرحان

أكد مدير عام شركة الصناعات الوطنية لمواد البناء وشركة الصناعات لانظمة البناء د.سعود الفرحان على ضرورة تغيير ثقافة الدولة التي تمارسها تجاه الصناعيين. وأعرب الفرحان في تصريح لـ «الأنباء» عن ضرورة ان تنظر الحكومة المقبلة في تمويل مناسب للقطاع الصناعي بفوائد اقل للصناعيين ليستطيعوا تقديم منتجات افضل، مطالبا بضرورة التنسيق بين الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة في عملية تسهيل وتطبيق القوانين البيئية.

وقال ان نظر الدولة في القوانين الصناعية التي تحكم القطاع الصناعي من شأنه اعطاء مرونة اكبر للقطاع للتحرر من هذه القيود التي كبلته على مدى سنوات طويلة، بالاضافة الى اعطاء القطاع الفرصة ليساهم في روافد الدخل القومي، وان مستقبل القطاع مرهونا بذلك.

وأكد على ان التسويق الجيد للصناعات المحلية بامكانه ان يصل بها الى العالمية، مشيرا الى ان هناك العديد من المنتجات مثل مواد البناء من حيث طبيعتها كوزن ثقيل يصعب التنافس عليها في اماكن بعيدة بسبب تكلفة النقل.

ولفت الى ان الصناعات الكويتية باتت تعج بالعديد من التحديات، لاسيما التمويل ونقص القسائم الى بيروقراطية الروتين الحكومي القاتل.

وأكد على ان هناك تعسفا شديدا في حماية حقوق الدولة على حساب الصناعة والصناعيين، وبما يؤدي الى عرقلة الصناعيين، مشيرا الى انه لا يوجد فهم ووعي صادق باللوائح والقوانين التي تقرها وتصدرها الدولة لتسهيل امور الصناعيين بدلا من عرقلتها.

وقال ان الدولة تنظر للصناعي كأنه مربوط بخيوط لعبة العرائس والدولة تحركها كيفما شاءت، وبالتالي فهو لا يؤدي دوره بالصورة التي يرتضيها، لكن يؤديها من منظور الدولة، الامر الذي يؤدي الى وأد الابداع والابتكار، وعلى هذا الاساس يجب ان تغير الدولة طريقتها في التعامل مع المستثمر الصناعي، كذلك يجب ان تكون هناك ثقافة وفهم ووعي للموظفين المنوط بهم التعامل مع المستثمر الصناعي بالطريقة التي تساعده اكثر بدلا من التركز على حماية حقوقها كدولة، وهذه ليست دعوة لاهمال حقوق الدولة، وانما تعطي فرصة للآخرين للانتاج والابداع بالصورة التي تليق بسمعة القطاع الخاص الكويتي، وليس ادل على ذلك من ان هناك تشريعات صدرت فقط لمجرد الصدور، ومنها قانون الـ B.O.T الذي صدر منذ 7 سنوات ولم نر احدا من المستثمرين يستخدمه او يستفيد منه.

وقال ان مستقبل القطاع الصناعي في الكويت ليس مبشرا في ظل الظروف الحالية في ظل اقتصاد الدولة الريعي القائم على استخراج النفط وبيعه، وبذلك لا ارى ان هناك اهتماما بهذا القطاع ليكون رافدا قويا للاقتصاد القومي.

● أحمد يوسف

منذ تأسيسها في عام 1981

الشمري: «كوفبيك» أنجزت 50 مشروعاً للنفط والغاز في 14 دولة حتى نهاية 2011

علي الشمري

قال نائب رئيس مجلس الادارة ونائب العضو المنتدب (عمليات الشرق) في الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبيك) علي الشمري ان الشركة وبنهاية العام 2011 ومنذ تأسيسها في العام 1981 انجزت 50 مشروعا للنفط والغاز في 14 دولة حول العالم.

وأوضح الشمري في لقاء مع مجلة (عالم المؤسسة) أن مشاريع الشركة يرتكز معظمها في الشرق الأقصى واستراليا وصولا إلى ماليزيا واندونيسيا اضافة الى دول الشرق الأوسط مثل تونس ومصر واليمن وسورية، مشيدا بجهود العاملين في الشركة والذين حققوا هذه الانجازات التي تتفق وإستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية.

وأكد ان السياسة الاستثمارية التي تتبعها الشركة تعتمد على اساس الاستثمار الاسهل ذي الفرص الكبيرة وصولا للأكثر صعوبة في مراحل لاحقة، مشيرا الى ان «كوفبيك» شركة ربحية تهدف إلى زيادة رأسمالها من 200 مليون دينار إلى مليار و200 مليون دينار وذلك لمواكبة الأهداف التوسعية الاستراتيجية التي تصب في النهاية في مصلحة الاقتصاد الكويتي.

وعن تقييمه لمشاريع الشركة في مملكة البحرين وجمهورية اليمن أوضح الشمري ان الشركة تعمل بصفة مستمرة على تقييم أعمالها في الأماكن التي تتواجد فيها وهو التقييم الذي أدى إلى اتخاذ قرار الخروج من مشاريع الشركة في البحرين وبعض المشاريع في اليمن نظرا لعدم جدواها الاستثمارية التي لا تتوافق مع طموحات المؤسسة الاستراتيجية 2030.

وأضاف انه جار العمل على إيجاد فرص استثمارية أفضل في أماكن أخرى في ظل المساندة من المكاتب الاقليمية المنتشرة في انحاء العالم والمقدرة بخمسة مكاتب في كل من اندونيسيا واستراليا وتونس وباكستان ومصر.

وحول الخطط الاستكشافية وآلية الحصول على فرص استثمارية أشار الشمري إلى أن (كوفبيك) تعتمد منهجية خاصة مع الشريك تبدأ بمفاوضات تفصيلية تتناول جميع جوانب المشروع المزمع الدخول فيه والحاجة إلى الاستعانة بشريك عالمي كمقاول تنفيذي لضمان نتائج أفضل وبعد الاتفاق على كل التفاصيل تبدأ الشركة في إجراءات استلام المشروع والاتفاق مع الشريك الأجنبي مبينا ان «كوفبيك» تفضل الدخول في مشروعات وحقول مكتشفة بالفعل نظرا لإنتاجها وعائدها السريعين.

وقال ان الشركات النفطية تعاني من نقص العمالة المؤهلة التي تمتلك الخبرة المطلوبة في مجال مهم كالمجال النفطي وهو ما حفز الشركة على تأهيل الكوادر الوطنية لتصبح عمالة مدربة تمتلك الخبرة الكافية لتولي مسؤولية المكاتب الاقليمية.

وبخصوص الربيع العربي ومدى تأثيره على عمليات الشركة في الاماكن التي تعمل بها افاد الشمري بأن استثمارات «كوفبيك» لم تتأثر كثيرا نظرا لتولي العمليات مشغل مسؤول عن عمليات الانتاج والادارة، مضيفا «نحن مستثمرون بالطبع تتأثر ربحيتنا بتوقف التشغيل لكن يكون على المشغل عبء الادارة وأخذ الاحتياطات اللازمة لتأمين سير العمل على الوجه المطلوب».

وذكر الشمري ان الشركة خلال العام المنصرم حققت العديد من الانجازات كان اهمها التوقيع على القرار النهائي لتطوير مشروع حقل ويدستون للغاز المسال الذي يتم تنفيذه غرب أستراليا ومشروع خليج ناتونا في اندونيسيا والذي بدأ تدفق الغاز منه بشكل مبشر اضافة الى ان (كوفبيك) استطاعت زيادة احتياطيات مكامنها متوقعا ان يكون العام الحالي عاما مثمرا لأعمال (كوفبيك).

وسط حالة ترقب للتطورات السياسية والاقتصادية المحلية

«بيان»: الاستقرار يسيطر على السوق في يناير وتزايد المضاربة على الأسهم الصغيرة

تذبذب واضح في أداء السوق خلال أسبوع

قال التقرير الشهري لشركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تداولات شهر يناير مسجلا تباينا لجهة إغلاق مؤشريه الرئيسيين، إذ ارتفع المؤشر السعري بنسبة 0,94٪، فيما سجل نظيره الوزني تراجعا نسبته 0,13٪.

واشار التقرير الى أن أداء السوق خلال يناير قد غلب عليه الاستقرار نوعا ما، وذلك في ظل حالة الترقب والحذر التي تنتاب المتداولين خلال الفترة الحالية، إذ ينتظرون نتائج الشركات المدرجة عن العام الماضي من جهة، فضلا عن متابعتهم للحالة السياسية في البلاد، وترقبهم لنتائج الانتخابات البرلمانية من جهة أخرى.

وشهد شهر يناير جملة من الأخبار والتقارير الاقتصادية الهامة، والتي كان لها أثرها على أداء السوق سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يأتي على رأسها تقرير اللجنة الاستشارية التي شكلها صاحب السمو أمير البلاد من أجل تقديم اقتراحات عاجلة لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في الكويت، إذ أكدت اللجنة خلال اجتماعها الذي ترأسه سمو رئيس مجلس الوزراء، على ضرورة الإسراع في معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد، وتشجيع القطاع الخاص للاضطلاع بدوره الاقتصادي الرائد والفاعل.

من ناحية أخرى، أدلت وزيرة التجارة والصناعة خلال شهر يناير بعدة تصريحات صبت معظمها في مسألة دعم شركات القطاع الخاص، خاصة تلك التي تأثرت كثيرا بتوابع الأزمة المالية العالمية، حيث أكدت أن الحكومة تسعى إلى دعم القطاع الخاص بكافة الإمكانيات، حتى إن كان هذا الدعم ماليا، وشددت على ضرورة وضع آلية لتصنيف الشركات.

وعلى صعيد مشاريع خطة التنمية، صرح وزير الإسكان بأنه سوف يتم طرح نسبة الـ 50٪ من أسهم شركة المساكن منخفضة التكاليف للقطاع الخاص خلال وقت قريب، وذلك بعد إضافة بعض التعديلات على الدراسة الخاصة بها، وأعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أنها حصلت على موافقة مجلس الوزراء لعدد 6 شركات غير مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية، والتي ترغب في المشاركة في المزايدة على 50٪ من أسهم الشركة، وفقا لنظام B.O.T .

وعلى صعيد تداولات سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر يناير، فقد غلب على أداء السوق عمليات المضاربة التي دائما ما تركزت على الأسهم الصغيرة، خاصة في قطاع الاستثمار، وهو الأمر الذي ساهم في تذبذب المؤشر العام في الكثير من الأحيان، في حين شهدت الأسهم القيادية استقرارا نسبيا خلال معظم فترات الشهر، وذلك على اثر ترقب المتداولون لنتائجها المالية عن عام 2011 المنقضي، والتي بدأت بوادرها في الظهور خلال الأيام الأخيرة من الشهر بعد إفصاح عدد من البنوك والشركات عن نتائجها، والتي أظهرت نموا في أرباحها، مما شكل عامل دعم جيد للسوق وقتها.

ولم تخل تداولات السوق من عمليات جني الأرباح السريعة التي تسببت في انخفاض مؤشريه في بعض الجلسات اليومية خلال يناير.

وقد ارتفع المؤشر السعري في 11 يوما من إجمالي 22 يوم تداول في يناير بينما انخفض في الـ 11 يوما الباقية، ومع نهاية الشهر بلغت نسبة ارتفاعه 0,94٪، حيث أنهى تداولاته عند 5,869,1 نقطة بعد تسجيل نمو قدره 55 نقطة تقريبا.

من ناحية أخرى، سجل المؤشر الوزني خسائر في 14 يوما من الشهر بينما ارتفع في الـ 8 أيام الباقية، وأنهى المؤشر تداولات الشهر عند 405,11 نقاط بخسارة مقدارها 0,51 نقطة ونسبتها 0,13٪ من إقفاله في ديسمبر الماضي.

حركة التداول

شهد شهر يناير ارتفاعا ملحوظا في مؤشرات التداول الثلاثة مقارنة بإجماليات شهر ديسمبر، فقد نمت كمية الأسهم المتداولة في السوق بنسبة بلغت 90,89٪ عن شهر ديسمبر لتصل إلى 6,28 مليارات سهم، وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 27,75٪ لتصل إلى 583,53 مليون دينار، كما ارتفع عدد الصفقات المنفذة خلال الشهر، حيث شهد يناير إبرام 76,005 صفقة بنمو نسبته 79,41٪.

كما استأثر قطاع الاستثمار بالحصة الكبرى من تداولات الشهر من حيث كمية التداول، فقد بلغ عدد الأسهم التي تم تداولها للقطاع 2,04 مليار سهم، شكلت نسبة 32,41٪ من إجمالي كمية الأسهم المتداولة في السوق خلال يناير، تبعه قطاع الخدمات في المرتبة الثانية والذي بلغ إجمالي حجم تداول أسهمه 1,79 مليار سهم، أي ما نسبته 28,53٪ من مجمل التداولات في السوق.

أما من حيث قيمة التداول، احتل قطاع الخدمات المركز الأول، إذ شكلت تداولاته 30,22٪ من إجمالي قيمة التداول في السوق خلال الشهر، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 176,35 مليون دينار في حين احتل قطاع الاستثمار المركز الثاني بـ 152,29 مليون دينار أي ما نسبته 26,10٪ من إجمالي قيمة التداول في يناير.

القيمة السوقية مع نهاية شهر يناير، بلغت القيمة الرأسمالية لإجمالي الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية 28,54 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 11,75 مليون دينار أي ما نسبته 0,04٪ بالمقارنة مع ديسمبر الماضي.

«إيفا»: قطاع الاستثمار يستحوذ على 30,33٪ من قيمة الأسهم المتداولة في أسبوع

قال التقرير الأسبوعي لشركة الاستشارات المالية الدولية (إيفا) ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تداولات الأسبوع على ارتفاع طفيف، حيث أغلق المؤشر السعري عند مستوى 5,856,4 نقطة مرتفعا بنحو 0,07٪ عن إغلاق الأسبوع السابق. في حين أنهى المؤشر الوزني تداولات هذا الاسبوع ليغلق عند مستوى 404,51 نقاط منخفضا بنحو 0,14٪ عن إغلاق الأسبوع السابق.

وبلغ إجمالي القيمة المتداولة في السوق في هذا الأسبوع 119 مليون دينار بانخفاض بلغ 34٪ عن الأسبوع السابق وبالنسبة لقطاعات السوق فقد استحوذ قطاع الاستثمار على النصيب الأكبر من القيمة المتداولة بنسبة بلغت 30,33٪ من إجمالي قيمة تداولات السوق، بينما جاء قطاع الخدمات في المركز الثاني مستحوذا على ما قيمته 24,62٪ من إجمالي التداولات، أما أقل القطاعات تداولا فكان قطاع الأغذية الذي استحوذ على ما نسبته 1,6٪ من إجمالي التداولات وأما من حيث مستوى القيمة للأسهم المتداولة فقد كان سهم هيتس تيليكوم من أكثر الأسهم تداولا فقد بلغ اجمالي التداول على السهم 13,7 مليون دينار بما نسبته 11,52٪ من إجمالي القيمة المتداولة للسوق، يليه سهم المدينة حيث بلغ اجمالي التداول على السهم 9,9 ملايين دينار بما نسبته 8,33٪ من إجمالي القيمة المتداولة للسوق، ثم جاء سهم رمال الكويت العقارية في المرتبة الثالثة بإجمالي تداول قيمته 9,5 ملايين بما نسبته 8,05٪ من إجمالي القيمة المتداولة للسوق.

الشركات الأكثر ارتفاعا	سعر الإقفال	التغير (٪)
شركة هيتس تيليكوم القابضة	99	16,47
شركة الدار الوطنية للعقارات	18	16,13
شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	325	16,07
شركة اكتتاب القابضة	88	15,79
شركة نفائس القابضة	100	11,11

الشركات الأكثر انخفاضا	سعر الإقفال	التغير (٪)
شركة رمال الكويت العقارية	290	25,64ـ
شركة الديرة القابضة	28,5	16,18ـ
إنوفست	38	13,64ـ
الشركة الدولية للمنتجعات	39	13,33ـ
شركة عقارات الكويت	49	12,50ـ

الشركات المتصدرة من ناحية القيمة المتداولة خلال الأسبوع	سعر الإقفال	قيمة الأسهم
شركة هيتس تيليكوم القابضة	99	13,674,120
شركة المدينة للتمويل والاستثمار	69	9,890,320
شركة رمال الكويت العقارية	290	9,549,650
بنك الكويت الوطني	1180	6,348,700
شركة مجموعة السلام القابضة	194	6,138,600

الشركات المتصدرة من ناحية الكمية المتداولة خلال الأسبوع	سعر الإقفال	عدد الأسهم
شركة هيتس تيليكوم القابضة	99	146,040,000
شركة المدينة للتمويل والاستثمار	69	143,600,000
شركة أبيار للتطوير العقاري	30	126,560,000
شركة الاستشارات المالية الدولية	50	97,640,000
بيت التمويل الخليجي	45,5	81,160,000

سهم رمال الكويت العقارية في المرتبة الثالثة بإجمالي تداول قيمته 9,5 ملايين بما نسبته 8,05٪ من إجمالي القيمة المتداولة للسوق.

ومن حيث الكمية كان سهم هيتس تيليكوم من أكثر الاسهم تداولا حيث بلغ إجمالي التداول عليه 146 مليون سهم بما نسبته 11,84٪ من اجمالي الكمية المتداولة للسوق، وتلاه سهم المدينة الذي بلغ اجمالي التداول عليه 143,6 مليون سهم بما نسبته 11,64٪ من إجمالي الكمية المتداولة للسوق.

ومن أكثر الأسهم ارتفاعا هذا الأسبوع سهم هيتس تيليكوم حيث اقفل عند مستوى 18 فلسا مرتفعا بنسبة 16,13٪ عن إقبال الاسبوع السابق، تلاه صعودا سهم يوباك الذي أقفل عند مستوى 325 فلسا مرتفعا بنسبة 16,07٪ عن إقفال الاسبوع السابق. اما اكثر الاسهم تراجعا فكان سهم رمال الذي اقفل عند مستوى 290 فلسا منخفضا بنسبة 25,64٪ عن إقفال الاسبوع السابق.

وعن أبرز الاخبار الاقتصادية قال التقرير إنها تتمثل في إعلان بنك الكويت الوطني عن تحقيق ارباح مالية تبلغ 302,4 مليون دينار عن السنة المنتهية 2011/12/31 بما يعادل 77 فلسا للسهم الواحد وأوصى مجلس إدارة البنك بتوزيع ارباح نقدية قيمتها 40 فلسا للسهم الواحد وتوزيع 10 اسهم منحة لكل 100 سهم.

كما افادت شركة حيات للاتصالات (حيات كوم) بأنها وقعت مع شركة هواوي عقدا تقوم بموجبه بتنفيذ أعمال صيانة أبراج الاتصالات العائدة لشركة VIVA في الكويت، مدة العقد سنتين وبقيمة اجمالية قدرها 9,6 ملايين دولار.

كما أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل انه عطفا على إعلانها السابق بتاريخ 2012/1/12 فقد قامت بتوقيع العقد بترسية المناقصة (ق ص ط 254) الخاصة بأعمال الصيانة العاجلة والطارئة والمتفرقات للطرق في محافظة العاصمة على الشركات الكويتية لبناء المعامل والمقاولات بموجب خطاب لجنة المناقصات المركزية المؤرخ في 2012/1/11 وبقيمة اجمالية قدرها 1,510,000 دينارا وان مدة انجاز هذا المشروع هي 730 يوما.

وأفادت الشركة الأولى للاستثمار وعطفا على اعلانها السابق بتاريخ 2011/12/25 والخاص بتصفية بنك الاستثمار الأول في البحرين وحصول الشركة الاولى للاستثمار على 1,5 مليون دينار بتاريخ 2011/11/29 مقابل جزء من حصتها في البنك، فقد تم الانتهاء من اجراءات التصفية بشكل نهائي وتم استلام الدفعة الأخيرة المستحقة للشركة بتاريخ 2012/1/18 وبلغت 1,626,929 دينار كما افادت الشركة بأنه لن يكون هناك أي تأثير مالي من التصفية على البيانات المالية للشركة الأولى للاستثمار.

«المركز»: 7,5٪ نسبة تراجع القيمة المتداولة بالسوق خلال الأسبوع الحالي

قال التقرير الأسبوعي للمركز المالي الكويتي عن أداء سوق الكويت للأوراق المالية ان مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية لهذا الأسبوع ارتفع بنسبة 0,07٪ واقفل على مستوى 5,856,4 نقطة، كما استقر المؤشر الوزني عند 404,51 نقاط، متراجعا بنسبة 0,14٪ عن الأسبوع الماضي.

على صعيد متصل تراجعت القيمة المتداولة لهذا الأسبوع بنسبة 7,5٪، كما بلغ متوسط القيمة المتداولة اليومية 29,6 مليون دينار فيما بلغ متوسط القيمة المتداولة في الأسبوع الماضي 32 مليون دينار، وقد تم التداول خلال الأسبوع على 1,2 مليار سهم بقيمة 118,6 مليون دينار.

أداء الشركات
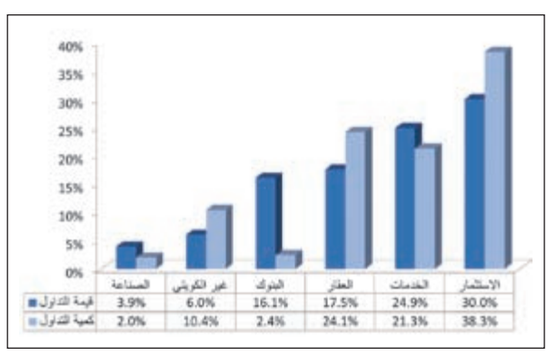
تم التداول خلال الاسبوع على 133 شركة، ارتفعت 43 شركة بينما تراجعت 61 شركة، وتصدرت شركة هيتس تيليكوم القابضة قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا حيث تم التداول على 146 مليون سهم بقيمة 16,67 مليون دينار، كما ارتفع سعر السهم بنسبة 16,5٪ واستقر عند 99 فلسا، أما في قائمه الاكثر تراجعا، فتراجعت شركة رمال الكويت العقارية بنسبة 25,6٪ واستقر السهم عند 290 فلسا حيث تم التداول على 31,5 مليون سهم بقيمة 9,5 ملايين دينار.